

العدد: 24

بتاريخ : 27-10-2020

## متابعة آثار كوفيد-19 على الاقتصاد المصري

## قطاع الزراعة



## مقدمة عامة

قدّم المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحليلاً لأثر جائحة فيروس كورونا على قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة، والذي جاء مدعوماً بسيناريوهات مستقبلية متعددة تفاوتت توقعاتها لأداء هذه القطاعات وفقاً للمؤشرات والظروف المحيطة وقت بنائها. واستكمالاً لهذا الجهد، يقوم المركز حالياً بمتابعة أداء قطاعات الاقتصاد المصري إثر تعرضه لجائحة كوفيد-19 على أرض الواقع تبعاً، وفقاً لصدور البيانات الرسمية المرتبطة بها، والمنشورة حديثاً سواء عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي، الوزارات المختصة أو أي جهات

معنية أخرى. ويقوم التحليل بتقييم البيانات المتاحة ومتابعة الموقف على أرض الواقع من خلال أربعة جوانب رئيسية، أولاً: تقييم البيانات المنشورة وأوجه التغيير على أرض الواقع؛ ثانياً: مدى اتساقها مع الاتجاهات والتوقعات السابقة في دراسات المركز وغيرها من عدمه وأسباب ذلك؛ ثالثاً: التوقعات المستقبلية للفترة القادمة؛ ورابعاً: مقترحات لتحسين أداء القطاع كلما أمكن.

نتابع في التقرير الحالي تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الزراعة على أرض الواقع؛ حيث انتهى موسم حصاد محاصيل رئيسية كالبطاطس والفاصوليا والذرة والأرز وغيرها. خاصة وأن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء قد أصدر النشرات التالية: النشرة الشهرية للتجارة الخارجية (يوليو 2020)، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين (أغسطس 2020) وكذلك النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة عن الربع الثاني 2020. ويمكن من خلال هذه النشرات متابعة التأثير الحقيقي للجائحة على القطاع الزراعي إلى حد كبير.

### أولاً: تقييم البيانات المنشورة وأوجه التغيير على أرض الواقع

تجدر الإشارة إلى عدة نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار قبل تقييم أي بيانات تتعلق بقطاع الزراعة في مصر وتحليل موقف القطاع على أرض الواقع، ألا وهي:

- تختلف أسعار المحاصيل الواردة في هذا التقرير عن الأسعار الرسمية المعلن عنها من قبل الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، وذلك لأن الأسعار المعلن عنها من قبل الجهاز هي أسعار المستهلك النهائي التي تتضمن أسعار منتجات مستوردة من ناحية وكذلك الأرباح التي يحصل عليها سلسلة الوسطاء التجاريين من ناحية أخرى، بينما الأسعار الواردة في هذا التقرير هي أسعار شراء المحصول من الأرض، وهي أدق لبيان التأثير الواقع على المزارع مباشرة.

● لا توجد أي بيانات رسمية معلنة من قبل وزارة الزراعة بخصوص التأثير الفعلي للجائحة على المزارعين في مصر، ويعتمد الجهاز المركزي في بياناته عن التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية على مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وهي بيانات وإن كانت تصلح لتقييم الأداء التجاري الخارجي للقطاع، إلا أنها لا تعكس بأي حال من الأحوال تطور أحوال المزارعين على أرض الواقع.

● يتيح الجهاز في نشرة التجارة الخارجية، بيانات التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية كقيمة بالمليون دولار، ولا يتيحها ككميات، وهو ما يحول دون عزل الأثر الحقيقي للأزمة على الكميات المستوردة أو المصدرة عن الأثر الاسمي الناتج عن تغيرات الأسعار خاصة بالنسبة للسلع التي يتحدد سعرها عالمياً كالحبوب.

● للتعامل مع هذه المشاكل في نقص البيانات، تم استكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير من خلال التواصل المباشر مع عينة جغرافية ممثلة من المزارعين والتجار من مختلف الأحجام.

### أما فيما يتعلق بالتقييم الفعلي للبيانات المنشورة من قبل الجهات الرسمية:

● يوضح الجدول رقم 1 الفارق الكبير الذي يصل إلى الضعف بين السعر الذي يحصل عليه المزارع بالفعل وسعر المستهلك النهائي بالنسبة لمجموعة مختارة من المحاصيل الزراعية. ويرجع ذلك في جزء منه إلى وجود سلسلة طويلة من الوسطاء التجاريين يحصلون على معظم الربح من ناحية، وإلى عدم كفاءة سلاسل التوريد من ناحية أخرى، فيضطر التاجر إلى تعويض عدم الكفاءة في عمليات النقل والتخزين والتوزيع برفع السعر، خاصة وأنا نتحدث هنا عن إعادة بيع للمنتج في صورته الخام الخارجة من الأرض دون إضافة أي قيمة.

الجدول رقم (1): سعر الأرض مقابل أسعار المستهلك النهائي لمجموعة مختارة من المحاصيل (جنيه/كيلو)

المحصول	السعر للمزارع *	سعر المستهلك النهائي **
الفاصوليا	18 - 16	29.31
البطاطس	2 - 1.3	8.77
الطماطم	3 - 2	6.74
الموز	8 - 7	15.07
الذرة	17 - 15	31.79

\* تم الحصول على هذه الأسعار من خلال عينة جغرافية ممثلة من المزارعين خلال الفترة 20 - 25 أغسطس 2020.

\*\* النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، أغسطس 2020.

- في تقرير رأي في أزمة، العدد رقم 14 حول تقييم تأثير الجائحة على قطاع الزراعة في مصر، أفاد الخبراء والمصدرون بأن محصول البرتقال على وجه التحديد استفاد من الأزمة وذلك لأن إسبانيا المنافس الرئيسي لمصر لم تقم بتصدير كميات كبيرة هذا العام، وفي ظل إقبال المستهلكين الأوروبيين على البرتقال كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات، ارتفع الطلب على البرتقال المصري فتضاعفت أسعاره. وفي المقابل تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تراجع صادرات البرتقال في كل من شهر مايو ويونيو ويوليو 2020 بنسب 52%، 87%، 79% على التوالي مقارنة بنفس الشهر في 2019، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول دقة البيانات المتاحة من ناحية، وحول حجم التصدير الفعلي وما إذا كان المصدرون قد واجهوا أي عقبات استجدت بعد صدور التقرير الذي أعده المركز من ناحية أخرى.

## ثانياً: مدى اتساق البيانات مع الاتجاهات والتوقعات السابقة

• يعرض الجدولان 2 و3 نبذة مختصرة عن التوقعات التي سبق وأعدّها المركز بخصوص تأثير الجائحة على قطاع الزراعة في مصر مقابل ما حدث بالفعل لكل نوع من أنواع المحاصيل على حده وكذلك تأثير الأزمة على العمالة الزراعية، مشفوعة بمجموعة من التوضيحات الضرورية.

**الجدول رقم (2): توقعات المركز لتأثير الأزمة على مختلف المحاصيل الزراعية مقابل ما حدث بالفعل حتى الآن**

المحصول	التوقعات وفقاً لتقرير رأي في أزمة (العدد رقم 14 الصادر في 18 مايو 2020)	ما حدث بالفعل حتى الآن	السبب/التعليق
القمح والأرز	ارتفاع الأسعار العالمية إذا ما لجأ كبار المنتجين إلى حظر التصدير.	ارتفاع سعر القمح والأرز عالمياً بنسبة 9% و51% على التوالي خلال الفترة من إبريل-أكتوبر 2020.	قيام أوكرانيا وروسيا بحظر تصدير القمح في إبريل 2020، وهو نفس ما قامت به الفلبين بالنسبة للأرز لمدة محددة.
الذرة	ارتفاع الأسعار العالمية	ارتفاع السعر بنسبة 35% خلال الفترة من إبريل-أكتوبر 2020.	اضطراب الإنتاج ومن ثم المعروض في الأسواق العالمية بسبب الجفاف الذي ضرب كبار المنتجين
	حبوب	ارتفاع الأسعار العالمية	تراجع السعر إلى 180 جنيه في الموسم الحالي مقابل 400 جنيه في الموسم الماضي.
سبيلاج	-	تراجع السعر إلى 180 جنيه في الموسم الحالي مقابل 400 جنيه في الموسم الماضي.	تراجع طلب مزارع الماشية على السبيلاج بسبب تدنى أسعار اللحوم ووجود خسائر اضطرتها إلى تخفيض حجم أعمالها.



<p>أدى اللجوء إلى التخزين المبرد على نطاق واسع إلى ارتفاع المعروض من التقاوي المحلية في الموسم الجاري. ووصل حجم طلبات الاستيراد إلى حوالي 150 ألف طن تقاوي بنهاية الأسبوع الماضي بالرغم من زيادة المعروض المحلي.</p>	<p>بلغ سعر طن التقاوي المحلية 1500 جنيه تقريبا، في حين أن تكلفته على المزارع تصل إلى 5000 جنيه بعد إضافة تكاليف التعبئة والنقل والتبريد، خاصة وأن كل طن يفقد من وزنه من 50 إلى 100 كيلو بحسب جودة التخزين.</p>	<p>تفاقم خسائر المزارعين بالرغم من اللجوء إلى التخزين المبرد على نطاق واسع لبيع البطاطس كتقاوي في العروة الشتوية بدلا من بيعها بخسارة في العروة الصيفية.</p>	<p><b>البطاطس</b></p>
<p>تعد الفاصوليا من المحاصيل القليلة التي حافظت على أداء جيد نسبيا أثناء الأزمة، وذلك بسبب استثناءها من قرار حظر تصدير البقوليات الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بالإضافة إلى ارتفاع طلب الدول العربية عليها كسلعة رئيسية بالنسبة لهم.</p>	<p>تراجع سعر الطن بالفعل إلى 16 ألف جنيه تقريبا في منتصف الموسم مقابل 24 ألف جنيه في بدايته. ولكن بدأ السعر في الارتفاع من جديد بعد انتهاء الموسم ليسجل حاليا حوالي 20 ألف جنيه للطن. كما سجلت صادرات الفاصوليا 10.8 مليون دولار في يوليو 2020 بنسبة زيادة قدرها 46% عن الشهر المماثل في 2019.</p>	<p>تراجع أسعار الفاصوليا بشكل طفيف عن سعرها في بداية الموسم بسبب زيادة المعروض والتوسع في عمليات الحصاد</p>	<p><b>الفاصوليا</b></p>
<p>أفاد العديد من المصدرين أن العائق الأساسي أمامهم في الوقت الحالي هو عدم القدرة على النفاذ للأسواق الخارجية بسبب وجود مشاكل عديدة في عمليات الشحن عبر الحدود، خاصة الشحن البري؛ حيث يتم تفريغ وإعادة شحن البضاعة من شاحنة لأخرى</p>	<p>وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد سجلت الحاصلات الزراعية 98 مليون دولار في يوليو 2020، مقابل 135 مليون دولار في نفس الشهر من 2019، بنسبة تراجع قدرها 27.5%.</p>	<p>ارتفاع نسبة الفاقد وتراجع حجم الصادرات</p>	<p><b>الفاكهة</b></p>

<p>على الحدود أكثر من مرة وهو ما يتسبب في ارتفاع معدلات الفاقد. بالإضافة إلى عدم نفاذ السائقين المصريين للدول العربية المجاورة بسبب الجائحة وارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس.</p>	<p>وتتراوح هذه النسبة بين 12.1% للعب الطازج و66.8% للبصل الطازج أو المبرد.</p>		
<p>يبلغ سعر كيلو الفول البلدي 15-17 جنيها، مقابل 8-9 جنيها للمستورد، ولذلك لا يوجد طلب محلي كبير على الفول البلدي وقد أدى حظر تصديره إلى تراجع أسعاره.</p>	<p>وجود خسائر كبيرة للتجار والوسطاء العاملين بتخزين الفول البلدي، بسبب حظر تصديره فانخفض سعر الأردب من حوالي 2800 جنيه وقت حصاده إلى 2000 جنيه الآن.</p>	-	الفول
<p>يرجع ذلك إلى زيادة المعروض في الموسم الحالي بسبب ارتفاع السعر في الموسم الماضي، وفي نفس الوقت تراجع الطلب الخارجي بسبب الجائحة.</p>	<p>تراجع أسعار السمسم من 30-34 جنيها للكيلو في الموسم الماضي إلى 18-19 جنيها فقط في الموسم الحالي.</p>	-	السمسم

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على عينة جغرافية ممثلة من المزارعين والتجار والمصدرين.

### الجدول رقم (3): التأثير على العمالة الزراعية

السبب/التعليق	ما حدث بالفعل	التوقعات وفقا لتقرير رأي في أزمة (العدد رقم 14 الصادر في 18 مايو 2020)
<p>يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:</p> <p><b>أولاً:</b> تخفيض عدد ساعات العمل في العديد من شركات ومزارع الفاكهة في ظل تراجع معدلات التصدير وارتفاع نسب الفاقد.</p> <p><b>ثانياً:</b> قوة التضامن الاجتماعي بين معظم أهالي الريف بالإضافة إلى طبيعة العمل الزراعي في موسم الحصاد، فهو أشبه بالعمل بالقطعة ومن ثم يمكن تقسيمه بشكل كبير.</p> <p>على سبيل المثال: يبلغ إجمالي أجر حصاد فدان البطاطس وتعبئته حوالي 1000 جنيه، ويحتاج حوالي 10 عمال.</p> <p>(اليومية 100 جنيه) فيقوم مقاول الأنفار بمساعدة أقاربه وأصدقائه العاطلين عن العمل، بحصاد المحصول بـ 15 أو ربما 20 عاملاً، واقتسام الألف جنيه فيما بينهم، بدلاً من تقسيمه على 10 عمال فقط.</p>	<p>تشير بيانات النشرة الربع سنوية للقوى العاملة، إلى انخفاض طفيف جداً وغير جوهري في معدل التشغيل بقطاع الزراعة من 21.1 في الربع الثاني من 2019 إلى 21 في الربع الثاني من 2020.</p> <p>ومع ذلك فقد انخفض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين بأجر في القطاع الزراعي من 43.7 ساعة في الربع الثاني من 2019 إلى 30.4 ساعة فقط في الربع الثاني من 2020.</p>	<p>ستحول مشاركة العمل في الريف دون انخفاض معدلات التشغيل. إلا أن ذلك يعني في الوقت نفسه انخفاض عدد ساعات العمل وتراجع مستوى دخل العاملين بالقطاع الزراعي وتدني مستويات معيشتهم.</p>

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.



بالإشارة إلى تقرير رأي في أزمة (العدد رقم 14) حول آثار الجائحة على قطاع الزراعة خلال مراحل الأزمة المتعاقبة، جاءت توقعات المركز متسقة إلى حد كبير مع ما حدث بالفعل على أرض الواقع كما اتضح من الجدولين 2 و3، وذلك بالرغم من ضعف البيانات المتاحة وضبابية المشهد الاقتصادي العام وقت كتابة التقرير.

### ثالثا: التوقعات المستقبلية للفترة القادمة

● تشير جميع التوقعات إلى حدوث موجة ثانية من الجائحة أشد عنفا من الموجة الأولى بالتوازي مع حلول فصل الشتاء خاصة وأن هذه الموجة قد بدأت في أوروبا بالفعل، ويأتي ذلك بالتوازي مع بدء دورة زراعية جديدة لمحاصيل استراتيجية كالفاصوليا والبطاطس الشتوية والفراولة وغيرها، ومن ثم فمن المتوقع أن نشهد نفس السيناريوهات التي سبق وأعدّها المركز في تقريره الأصلي بالنسبة لكل محصول إلى حد كبير. وفيما يلي التوقعات المستقبلية بالتفصيل لأهم المحاصيل الاستراتيجية في الدورة الزراعية الحالية:

● **البطاطس:** من المرجح أن نشهد نفس السيناريو الذي حدث خلال العروة الصيفية الماضية (صيف 2020) مرة أخرى من حيث ارتفاع العرض مقارنة بالطلب ومن ثم تراجع الأسعار وتفاقم خسائر المزارعين وذلك بسبب:

1. تراجع الطلب المحلي على البطاطس بالرغم من انخفاض أسعارها وبالرغم أيضا من عودة قطاع المطاعم للعمل من جديد، ويرجع ذلك إلى توقف قطاع السياحة والفنادق الذي كان يمثل حوالي 20% من إجمالي الاستهلاك المحلي للمحاصيل الزراعية بشكل عام في مصر.

2. استمرار نسبة كبيرة من المزارعين، خاصة الصغار، في زراعة المساحات المعتادة سنويا بالرغم مما شهده من خسائر فادحة خلال العروة الصيفية، الأمر الذي يمكن تفسيره بما يلي:

✓ اعتقاد المزارعين خطأً، وخاصة صغارهم، بأن الجائحة قد انتهت أو إلى زوال، في حين أن جميع التوقعات تشير إلى حدوث موجة ثانية أشد عنفاً من الأولى خلال الشهور القادمة.

✓ ارتفاع المخاطر المرتبطة بجميع المحاصيل الزراعية بشكل عام، وبالبطاطس بشكل خاص، وهو ما يدفع المزارعين إلى تنويع المساحة المزروعة بين البطاطس والفاصوليا الشتوية أو غيرها من المحاصيل لتقليل احتمالية الخسارة

✓ غياب دور الإرشاد الزراعي بصورة شبه كاملة بالإضافة إلى محدودية المعلومات المتاحة بخصوص الأسواق واتجاهاتها المستقبلية وهو ما يحد من قدرة المزارع على اتخاذ قرارات إنتاجية سليمة.

• ومع ذلك فمن المحتمل أن تكون الخسائر بشكل عام أقل من تلك التي شهدتها المزارعون خلال العروة الصيفية، وذلك بسبب:

1. اكتساب بعض من الخبرة اللازمة للاستجابة للأزمة بشكل أفضل حال تكرارها.

2. اتجاه أصحاب المساحات المتوسطة والكبيرة إلى تقليل المساحة المزروعة من البطاطس لصالح المحاصيل البديلة الأخرى.

3. وجود عجز في السوق الروسي من البطاطس ومن المحتمل ارتفاع الطلب هناك على البطاطس المصرية خلال العروة الحالية وعدم استيفاء جميع احتياجاتهم من السوق الأوروبي في ظل المقاطعة الروسية الأوروبية في الوقت الراهن.

• **الفاصوليا:** من المتوقع أن يستمر الأداء الجيد لمحصول الفاصوليا خلال العروة الشتوية الحالية، لأنها مازالت مستثناة من قرار حظر تصدير البقوليات من ناحية، ووجود طلب كبير عليها في الأسواق العربية من ناحية أخرى، خاصة وأن الفاصوليا لا تتعرض

للتلف بسهولة ومن ثم فهي أكثر قدرة على تحمل ظروف الشحن والتخزين لفترات أطول مقارنة بغيرها من المحاصيل.

● **بالنسبة للفاكهة،** فمن المتوقع أن تشهد معدلات فاقد أقل، نظرا لانخفاض احتمالية تلف المحاصيل بمختلف أنواعها في فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف. ومن المتوقع أن يزيد الإقبال خارجيا ومحليا على الموالح على وجه التحديد كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات، ومع ذلك يبقى ارتفاع صادرات الفاكهة بشكل عام رهن حل مشكلات الشحن بشكل فعال، وتتمثل هذه المشكلات في:

1. ارتفاع تكاليف النقل الجوي إلى الضعف عقب الأزمة، وهو ما دفع العديد من المستوردين بالخارج إلى إلغاء طلبيات الاستيراد اعتراضا على ارتفاع الأسعار.

2. وجود عجز في الحاويات المبردة.

3. وجود العديد من العقبات المتعلقة بالنقل البري بين مصر والدول العربية على وجه التحديد، منها عدم السماح بمرور السائقين المصريين داخل الحدود الأردنية على سبيل المثال خوفا من إصابتهم بفيروس كورونا، الأمر الذي يستلزم تفريغ الحمولة وإعادة شحنها مرة أخرى وما يتضمنه ذلك من ارتفاع في التكاليف وتأخر في مواعيد التسليم وزيادة في الفاقد.

#### **رابعاً: مقترحات لتخفيف حدة الأزمة على العاملين بالقطاع الزراعي**

● تفعيل الدور التسويقي والمعلوماتي للتعاونيات الزراعية والإرشاد الزراعي على وجه السرعة.

● تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري في الدول المستوردة لتوفير معلومات دقيقة ومحدثة حول الاختلافات في الإجراءات الاحترازية بين الدول بعضها البعض، حتى لا يفاجأ المصدرين المصريين بهذه الإجراءات بعد قطع مسافات طويلة بالمحصول بالفعل،

وهو ما يضطرهم إلى اتخاذ طرق أبعد، وما يتضمنه ذلك من تكاليف إضافية وارتفاع الفاقد.

- سرعة التخليص الجمركي لجميع المحاصيل الزراعية، خاصة سريعة التلف كالخضار والفاكهة، وإعفاء المستوردين والمصدرين من دفع أي أرضيات طالما أن سبب التأخير خارج عن إرادتهم.
- تكريس خطوط شحن جوي للمحاصيل سريعة التلف بأسعار مدعمة لحين انتهاء الأزمة وتراجع تكاليف الشحن إلى معدلاتها الطبيعية.
- إسقاط الديون عن جميع المتعثرين في القطاع الزراعي خاصة صغار المزارعين، وتمكين العاملين في القطاع من الاستفادة من مبادرات البنك المركزي في هذا الصدد.
- دعم مدخلات الإنتاج الزراعية بشكل استثنائي، وتعويض المتضررين بشدة من انخفاض الأسعار لحين انتهاء الجائحة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، وتؤكد أن أي أخطاء قد تكون وُردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020 (c)  
جميع الحقوق محفوظة